دار اخبار الخليج
قسم المعلومات الصحفية

جريدة - مجلة ..... الرائد .....
تاريخ صدورها : ..... ٣ - مايو ٢٠٠١ .....

الموضوع : ..... سلمان المدني ..... رقم الملف : ..... ٢٠٥٧ .....
البيانات : .....
أحاديث صحفية
.....

الشيخ سليمان المدني:

سمو الامير أحدث انفتاحاً عاماً في العلاقات الاجتماعية

أؤيد مبدأ المشاركة الشعبية المؤطرة بالشريعة الأسلامية

في حوارنا الذي اقتصر على محاور بعينها مع الشيخ سليمان المدني، مرتكزين على مبدأ حرية التعبير في القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، تطرقنا الى مواضيع متعددة منها حركة نهضة المجتمع والتحديث الاداري للدولة، ومرحلة العمل نحو تفعيل الحياة النيابية في البلاد وما طرحه سمو أمير البلاد المفدى من رؤية جديدة.

يقول الشيخ سليمان المدني إن ما يجري في البحرين من تحولات سياسية، واجتماعية واقتصادية وثقافية، كنتيجة، لسعي سمو الأمير المفدى نحو ايجاد مجتمع متمدن ودولة عصرية تقوم على المؤسسات والتشاور، هي بلا شك طموحات رائدة ومتقدمة، وفي نظري ان دراستها قبل ان تأخذ مداها، وتبدأ ثمارها في الظهور سيجعل تلك الدراسة غير قائمة على منهجية علمية، ذلك ان التحولات الاجتماعية، والنقلات من وضع الى وضع تحتاج الى زمن طويل حتى يمكن الحكم لها او عليها بصورة علمية موضوعية، وكل ما يمكننا ان نقوله في الوقت الحاضر ان سمو الامير قد فجر بركان التحول الاجتماعي من خلال طموحاته الخيرة، ورغبته في الرقي والسعادة لهذا البلد، وان المسيرة الحالية اذا واكبها النجاح، وجنبها الله سبحانه التعثر والنكسات ستكون الرائدة لا على مستوى الخليج وحده ولكن على مستوى الشرق الاوسط.

* من خلال نظرة سماحتكم الخبيرة بشئون العمل السياسي والوطني، هل تعتقدون بأننا نسير ضمن منهج سليم لإكمال مؤسسات المجتمع المدني؟

ان التوجه الى ايجاد نظام المشاركة الشعبية عن طريق الحياة النيابية المؤطرة بالشريعة الاسلامية، هو مبدأ ايدناه، وجل ادبياتنا تعلن بصراحة اننا مع هذا المبدأ لا مع المبادئ الاخرى المشابهة له في الوضع كالديمقراطية الغربية وامثالها. اما بخصوص مدى نجاح هذا التوجه فهو يعتمد على عنصرين:-

الأول: التزام بالمكونات الثقافية والاسس الدينية للمجتمع، بحيث توطن الدولة والمشاركين معها انفسهم بعدم الخروج عن الثقافة الاجتماعية الموروثة لمجتمع البحرين، وعدم المساس بالثوابت التي انبنى عليها المجتمع وصارت كأنها موضع التسالم في التعايش الاجتماعي، وكذلك عدم المساس بالنواحي العقائدية والدينية والتشريعية التي آمن بها هذا الشعب او توهينها بحاجة الحرية الفكرية والعقائدية، وكذلك عدم الخروج على معطيات الشريعة الاسلامية بحجة التطوير والعصرنة ومواكبة الدول المتقدمة او بحجة الاستجابة للضغوط الخارجية وامثال هذه المبررات.

الثاني: اخلاص المشاركين في هذا التوجه ورغبتهم في انجاحه، وعدم خلق العقبات لانهاء حالة الانفتاح بسبب التخوف وعدم

رجال الدين - من الطائفتين - يقومون بدورهم الوطني الملموس في هذا المجال؟

أولا يجب تصحيح مفهوم رجال الدين فليس في الدين الاسلامي كهنوت يكون له رجال، فكل مسلم يفترض فيه ان يكون رجل الدين المدافع عنه والمضحي في سبيله، نعم هناك (علماء الدين) جمع الله كلمتهم، ورفع رايتهم، واعز موقفهم، ولا شك ان عليهم واجب توعية الامة وتنبيهها بما يجعلها مفلحة وقادرة على خوض الحياة النيابية والاستفادة منها وذلك بانتخاب الرجال المؤمنين بالاسلام عقيدة ونهجا للحياة، ونظاما للحكم والادارة، وان لا يعطوا اصواتهم لمن لا يكون موثوقا به.

كثير من الاشاعات تبث هذه الايام بان الاسلاميين لا يملكون فهما ولا خبرة في الشئون السياسية، وكأن الخبرة والعلم بشئون الحكم والادارة وكيفية التحاور مقصور على غير الاسلاميين، وهذا انما يحدث لتوهين الاسلاميين المخلصين، ورفع غيرهم في نظر أبناء هذا الشعب المسلم، ولذلك فان على علماء الدين ان يركزوا في محاضراتهم ومجالسهم على تفنيد مثل هذه الشائعات المغرضة.

وكذلك على علماء الدين أن يوجهوا الناس لاختيار ماهو الصحيح اسلاميا من شكل الحياة النيابية وتأطيرها بالشريعة

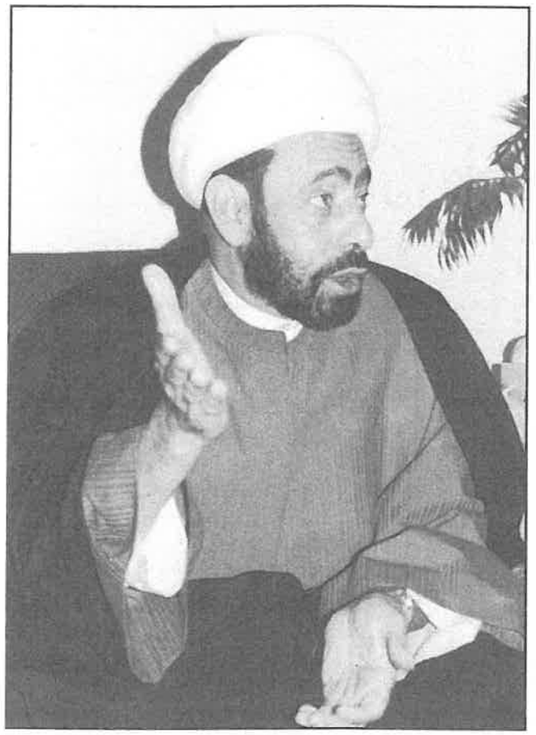

الشيخ سليمان المدني

العاطلين واهمها على الاطلاق الغاء قانون ومحكمة امن الدولة، كيف تقيمون سماحتكم هذه الانطلاقة نحو مرحلة جديدة في تاريخ البحرين؟

ان الخطوات التي اتخذها سمو الامير من اجل الانتقال الى بحرين المستقبل من اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين والسماح لمن في الخارج بالعودة الى ربوع الوطن، وتعزيز العلاقات الحميمة بين القيادة والشعب هو الذي ادى الى حصول هذا الانفتاح العام في العلاقات الاجتماعية، ولقد كان لطرح الميثاق الوطني واخذ الرأي الشعبي العام (الاستفتاء) الاداة التي فوتت على المغرضين القدرة على التصيد في الماء العكر وايجاد المعوقات التي تحول دون حصول الانفتاح والتلاحم بين الشعب والقيادة مما يؤدي بعدم انجاح توجهات سمو الامير الخيرة لبناء بحرين المستقبل ونشر الامن والطمأنينة بين الجميع.

والمطلوب الآن من جميع ابناء البلد ان يتلاحموا ويتعاونوا مع سمو الأمير على انجاح هذه التوجهات التي تبشر بخير كثير، وان يتنبهوا لما يبثه بعض الذين لا يعجبهم هذا التوجه من اشكاليات بقصد تيئيس المواطنين من الاصلاح، وتشكيكهم في صدق نية القيادة والدولة، لأن مهمة البناء والانتقال بالبلد المستقبل الافضل لا تقع على عاتق للقيادة او الدولة وحدها، وانما يتحمل المواطنون جزءا كبيرا من ذلك ايضا.

* هل تعتقدون أن الاوان قد آن لأن يصبح للتيار الاسلامي في البلاد خط تنسيقي وتشاوري تمهيدا للتعاطي مع متطلبات المرحلة المقبلة والتي ستبدأ عام 2004 بإعادة الحياة النيابية ويسبقها تشكيل المجالس البلدية؟

الذي نراه انه يجب على جميع فصائل التيار الاسلامي ان تعمل على التنسيق والتشاور حتى تصل الى مرحلة التوحد في الرأي حول المسائل الجوهرية المطروحة على الساحة، وان لا يسمحوا للاختلاف في الاجتهاد، او الفئة او المذهب او غير ذلك من المعوقات للحيلولة دون بلوغ هذا المستوى من التعاون في سبيل انجاح المشروع الاسلامي وتمكينه من الاجتياز الى حيز العمل السياسي، فلا بد لهم من نشر الوعي الصحيح بين الامة، وتعزيز الوحدة، والاعتناء بالمصالح الوطنية، والذيادة عن النهج الاسلامي والتعاون في تفويز المرشحين الاسلاميين حتى وان لم

التوحد تحت راية الاسلام سيكون الوضع جد خطير على التيار الاسلامي بل على المشروع الاسلامي برمته.

* من وجهة نظركم، ما هي الاستراتيجية او الرؤية التي يمكن ان تجمع مختلف التيارات والاتجاهات الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا والاعداد لدخول تجربة نيابية مقبولة؟

ليس بالمقدور الجمع بين كل التيارات العاملة في الساحة السياسية، اذ كيف نستطيع ان نوفق بين تيار اسلامي اصيل وبين من يتخذ الماركسية منهجا يعمل من خلاله؟ ان وجود مفهومات عامة ينادي الكل بها مثل الدعوة الى مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وحفظ حقوق الانسان، وعدم التمييز الطائفي وامثالها لا تصلح ان تكون منطلقا لتوحيد كل القوى العاملة في الساحة الوطنية، ما دامت الاساليب والمناهج لتحقيق مثل هذه المفهومات مختلفة بل متباينة لا تلتقي من جهة ما، فلا اعتقد مثلا ان تيارا اسلاميا اصيلا يرضى ان يتنازل عن المناداة بحاكمية الله سبحانه، وان الانسان غير مخول بوضع التشريعات من قبل نفسه وفي ضوء ما يتصور انه يحفظ عليه مصالحه بينما تيار ماركسي او علماني لن يوافق على العمل من خلال ان عملية التشريع هي اختصاص الهي ويجب على الانسان وهو يضع لنفسه النظم والقوانين ان

مؤسسات المجتمع المدني؟

ان التوجه الى ايجاد نظام المشاركة الشعبية عن طريق الحياة النيابية المؤطرة بالشريعة الاسلامية، هو مبدأ ايدناه، وجل ادبياتنا تعلن بصراحة اننا مع هذا المبدأ لا مع المبادئ الاخرى المشابهة له في الوضع كالديمقراطية الغربية وامثالها. اما بخصوص مدى نجاح هذا التوجه فهو يعتمد على عنصرين:-

الأول: التزام بالمكونات الثقافية والاسس الدينية للمجتمع، بحيث توطن الدولة والمشاركين معها انفسهم بعدم الخروج عن الثقافة الاجتماعية الموروثة لمجتمع البحرين، وعدم المساس بالثوابت التي انبنى عليها المجتمع وصارت كأنها موضع التسالم في التعايش الاجتماعي، وكذلك عدم المساس بالنواحي العقائدية والدينية والتشريعية التي آمن بها هذا الشعب او توهينها بحاجة الحرية الفكرية والعقائدية، وكذلك عدم الخروج على معطيات الشريعة الاسلامية بحجة التطوير والعصرنة ومواكبة الدول المتقدمة او بحجة الاستجابة للضغوط الخارجية وامثال هذه المبررات.

الثاني: اخلاص المشاركين في هذا التوجه ورغبتهم في انجاحه، وعدم خلق العقبات لانهاء حالة الانفتاح بسبب التخوف وعدم الثقة، او لاسباب فئوية وحزبية فان مثل هذه الامور تفشل هذا التوجه لا محالة.

*هل من الممكن ان نتعرف على رأي سماحتكم في التوجهات نحو تفعيل الحياة النيابية في البلاد وتشكيل البرلمان المنتخب من مجلسين «مجلس شورى ومجلس نيابي» وهل تعتقدون سماحتكم بأن المجتمع البحريني مهيأ لخوض هذه التجربة؟

اما ان شعب البحرين مؤهل لخوض مثل هذه التجربة فنقول ان شعب البحرين ليس أقل حضارة وتقدماً من بقية الشعوب التي خاضت الحياة النيابية، وفشل التجربة السابقة لا يتحمل هذا الشعب نتائجه لانه ليس من صنعه، بل ان عدم جدية الدولة في ذلك الحين من جهة، وعدم اخلاص كثير من الذين شاركوا في التجربة من جهة اخرى هو الذي ادى بتلك التجربة الى الفشل الذريع، وقد كنت ممن حاول انقاذ تلك التجربة من الفشل فقدمت مشروعا لحل الاشكال القائم في ذلك الوقت حول قانون امن الدولة وسائر المشكلات التي كانت تؤز بالتجربة، وقد تكونت بناء على ذلك المشروع لجنة من سائر فئات المشاركين في المجلس الوطني ومن مجموعة من الوزراء الذين اختارتهم الدولة ولكن كانت الامور حدية بسبب عدم رغبة كثير من الاطراف في انجاح التجربة، ومن اجل ذلك نادينا بوجوب ان تكون السلطة التشريعية من مجلسين يكون احدهما معينا من الرجال ذوي الخبرة والعلم والتقوى فإن التقوى والخوف من الله سبحانه هو العاصم من التلاعب بمصائر الشعوب

* فيما يتعلق بالدور الذي يجب ان يلعبه رجال الدين في اعداد المجتمع لدخول ممارسة نيابية تتوافق مع ما جاء في ميثاق العمل الوطني، وتنسجم مع مبادئ دستور البلاد، هل ترون سماحتكم ان

أولا يجب تصحيح مفهوم رجال الدين فليس في الدين الاسلامي كهنوت يكون له رجال، فكل مسلم يفترض فيه ان يكون رجل الدين المدافع عنه والمضحي في سبيله، نعم هناك (علماء الدين) جمع الله كلمتهم، ورفع رايتهم، واعز موقفهم، ولا شك ان عليهم واجب توعية الامة وتنبيهها بما يجعلها مفلحة وقادرة على خوض الحياة النيابية والاستفادة منها وذلك بانتخاب الرجال المؤمنين بالاسلام عقيدة ونهجا للحياة، ونظاما للحكم والادارة، وان لا يعطوا اصواتهم لمن لا يكون موثوقا به.

كثير من الاشاعات تبث هذه الايام بان الاسلاميين لا يملكون فهما ولا خبرة في الشئون السياسية، وكأن الخبرة والعلم بشئون الحكم والادارة وكيفية التحاور مقصور على غير الاسلاميين، وهذا انما يحدث لتوهين الاسلاميين المخلصين، ورفع غيرهم في نظر أبناء هذا الشعب المسلم، ولذلك فان على علماء الدين ان يركزوا في محاضراتهم ومجالسهم على تفنيد مثل هذه الشائعات المغرضة.

وكذلك على علماء الدين أن يوجهوا الناس لاختيار ماهو الصحيح اسلاميا من شكل الحياة النيابية وتأطيرها بالشريعة

وان يتجهوا الى نبذ بعض الذين لا يعجبهم هذا التوجه من اشكاليات بقصد تيئيس المواطنين من الاصلاح، وتشكيكهم في صدق نية القيادة والدولة، لأن مهمة البناء والانتقال بالبلد المستقبل الافضل لا تقع على عاتق القيادة او الدولة وحدها، وانما يتحمل المواطنون جزءا كبيرا من ذلك ايضا.

* هل تعتقدون أن الاوان قد آن لأن يصبح للتيار الاسلامي في البلاد خط تنسيقي وتشاوري تمهيدا للتعاطي مع متطلبات المرحلة المقبلة والتي ستبدأ عام 2004 بإعادة الحياة النيابية ويسبقها تشكيل المجالس البلدية؟

الذي نراه انه يجب على جميع فصائل التيار الاسلامي ان تعمل على التنسيق والتشاور حتى تصل الى مرحلة التوحد في الرأي حول المسائل الجوهرية المطروحة على الساحة، وان لا يسمحوا للاختلاف في الاجتهاد، او الفئة او المذهب او غير ذلك من المعوقات للحيلولة دون بلوغ هذا المستوى من التعاون في سبيل انجاح المشروع الاسلامي وتمكينه من الاجتياز الى حيز العمل السياسي، فلا بد لهم من نشر الوعي الصحيح بين الامة، وتعزيز الوحدة، والاعتناء بالمصالح الوطنية، والذيادة عن النهج الاسلامي والتعاون في تفويز المرشحين الاسلاميين حتى وان لم

«الميثاق الوطني» فوّت على المغرضين القدرة على التصيد في الماء العكر

يتوجب على جميع فصائل التيار الاسلامي التنسيق والتشاور

ليس بالمقدور الجمع بين كل التيارات العاملة في الساحة السياسية؟

الاسلامية كما ينص دستور البلاد وخاصة في تفسير العدالة الاجتماعية التي ستتحكم في صلب الحياة الاقتصادية والادارية.

* لقد وضع سمو الأمير المفدى اسس الانتقال للدولة العصرية من خلال استفتاء الشعب الذي نتج عنه الموافقة على ميثاق العمل الوطني بنسبة 98.4 بالمئة، ونتج ايضا عن مرحلة الانتفتاح صفحة جديدة من تعزيز العلاقة والتلاحم بين القيادة والشعب، تمثلت في الافراج عن سجناء الرأي وإعادة المبعدين وتفعيل برنامج تشغيل

يكونوا من نفس الفصيل الذي ينتمي اليه المصوت او الفئة التي ينضوي تحت لوائها، فان الوقوف تحت راية الاسلام ونصرة الصراط الالهي أهم بكثير من نصر القضايا الفئوية والمذهبية، ومن أجل ذلك نقول: انه لا بد من محاربة التفرقة بين فصائل التيار الاسلامي باشكالها المختلفة وتوجيه المواطنين على الانخراط في العمل الوطني وتبني القضايا الوطنية من المنطلقات الاسلامية، فمع وجود تيارات اخرى ستشارك في المرحلة الحاضرة والمستقبلة في الساحة الوطنية، فبدون هذا التوحد تحت راية الاسلام سيكون الوضع جد خطير على التيار الاسلامي بل على المشروع الاسلامي برمته.

* من وجهة نظركم، ما هي الاستراتيجية او الرؤية التي يمكن ان تجمع مختلف التيارات والاتجاهات الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا والاعداد لدخول تجربة نيابية مقبولة؟

ليس بالمقدور الجمع بين كل التيارات العاملة في الساحة السياسية، اذ كيف نستطيع ان نوفق بين تيار اسلامي اصيل وبين من يتخذ الماركسية منهجا يعمل من خلاله؟ ان وجود مفهومات عامة ينادي الكل بها مثل الدعوة الى مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وحفظ حقوق الانسان، وعدم التمييز الطائفي وامثالها لا تصلح ان تكون منطلقا لتوحيد كل القوى العاملة في الساحة الوطنية، ما دامت الاساليب والمناهج لتحقيق مثل هذه المفهومات مختلفة بل متباينة لا تلتقي من جهة ما، فلا اعتقد مثلا ان تيارا اسلاميا اصيلا يرضى ان يتنازل عن المناداة بحاكمية الله سبحانه، وان الانسان غير مخول بوضع التشريعات من قبل نفسه وفي ضوء ما يتصور انه يحفظ عليه مصالحه بينما تيار ماركسي او علماني لن يوافق على العمل من خلال ان عملية التشريع هي اختصاص الهي ويجب على الانسان وهو يضع لنفسه النظم والقوانين ان يتقيد بالوحي الالهي. فكيف يمكن ايجاد استراتيجية موحدة تجمع بين كل الفصائل العاملة في الساحة، ان بعض الاخوة يعتقد انه يتمكن من الاتفاق والتنسيق مع غير الاسلاميين من دون ان يتنازل عن شيء من مشروعه الاسلامي، وهذا وهم لا يستطيع في الاوقات الحرجة التزامه. ومن اجل ذلك نحن ننادي بوضع استراتيجية توحد بين الفصائل الاسلامية العاملة في الساحة وعدم الالتفات الى كل الفصائل لان التوحد والتنسيق معها ما دامت تصر على بشرية التشريع غير ممكن مع الالتزام بالثوابت الاسلامية.

* من وجهة نظركم سماحة الشيخ، ما هي التصورات المبدئية لانعاش الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وما هي المستلزمات من جانب القيادة والشعب لإنجاح مرحلة الانفتاح؟

من اجل رفع مستوى الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لابد من خلق جو من الثقة متبادل بين الشعب والدولة، وايجاد قدر من الانسجام والتعاون بين ابناء الشعب بشرائحه المختلفة، بحيث يطمئن كل فرد بل كل فئة الى ان سائر فئات الشعب لا تعمل على الانفراد بالمزايا والوظائف والفرص الاقتصادية والاجتماعية دونها، وان يقوم التوجيه الديني على الدفع للمشاركة الشعبية الواعية في بناء المسيرة الوطنية المستقبلية، وتوعية المواطنين بالمتغيرات الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على مستقبل المسيرة الوطنية وخاصة ما يمس منها جانب النظم الاسلامية، وان على الجميع ان يتكاتفوا من اجل حفظ ثوابت المجتمع العقائدية واعرافه الراسخة، حتى لا تتزعزع الوحدة الوطنية بالجنوح الطائفي والحزبي الذي قد يدفع اليه اقوام من اجل مصالحهم الخاصة.